وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأربعاء، 19 يوليو 2023

أخبار الطاقة

المملكة وتركيا توقعان مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الطاقة

الرياض

في إطار اللقاء الذي جمع صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بفخامة الرئيس رجب طيب أردوغان رئيس الجمهورية التركية، وقّع صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الطاقة، ومعالي وزير الطاقة والموارد الطبيعية في الجمهورية التركية أَلْبرسلان بيرق دار، مذكرة تفاهم تهدف لوضع إطار عملٍ، بين البلدين الشقيقين، لتشجيع الاستثمار والتعاون في مختلف مجالات قطاع الطاقة، من خلال تعزيز الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص في البلدين.

وتشمل المذكرة التعاون في مجال البترول والغاز، من خلال التعاون الفني في مشروعات هذا القطاع، وفي إنتاج المنتجات البترولية المكررة وتسويقها وتوزيعها وتجارتها، وكذلك إنتاج البتروكيميائيات، وفي مجال استدامة الطلب على البترول، والتعاون في مجال الطاقة المتجددة والكهرباء، بما في ذلك؛ استكشاف فرص الاستثمار في الطاقة المتجددة، والربط الكهربائي بين المملكة العربية السعودية وتركيا، وتصدير الكهرباء وتوريدها، وتبادل الخبرات في مجالات التوليد والنقل والتوزيع والشبكات الذكية، وكذلك التعاون في مجال كفاءة الطاقة ومشروعاتها في البلدين.

كما تضمنت المذكرة تعزيز التعاون في مجال الهيدروجين، من خلال البحث والتطوير لتعزيز استخدامه كذلك التعاون في مجال الاقتصاد الدائري للكربون، من خلال تبادل المعرفة حول التطبيقات المتعلقة به، والتعاون في مجال سلاسل الإمداد المتعلقة بمجال الطاقة، بتشجيع الاستثمارات الثنائية، والعمل على الوصول إلى المواد الضرورية اللازمة لتنويع المنتجات في سلاسل إمداد مجال الطاقة، وكذلك التعاون على تعزيز التحول الرقمي، والابتكار، وتطبيقات الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي في مجال الطاقة، بالإضافة إلى التعاون في مجال استخدام وتطبيق التقنيات الحديثة في هذا المجال، ومنها بطاريات التخزين.

النفط يستقر مع مراهنات بتشديد إمدادات الخام وضعف النمو الاقتصادي

الرياض

تغيرت أسعار النفط بشكل طفيف في التعاملات الآسيوية أمس الثلاثاء حيث راهن المستثمرون على احتمال تشديد إمدادات الخام الأمريكية مقابل نمو اقتصادي صيني أضعف من المتوقع.

وبحلول الساعة 0753 بتوقيت جرينتش، انخفض خام برنت بنسبة 1 سنت إلى 78.49 دولاراً للبرميل، في حين صعد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1 سنت إلى 74.16 دولاراً للبرميل.

وانخفض كلا العقدين بأكثر من 1.5٪ يوم الاثنين، بعد البيانات الصينية الباهتة وإعادة التشغيل الجزئي لبعض حقول النفط الليبية.

وينتظر المشاركون في السوق بيانات الصناعة في وقت لاحق يوم الثلاثاء والتي من المتوقع أن تظهر انخفاض مخزونات النفط الخام الأمريكية ومخزونات المنتجات الأسبوع الماضي. وقدر محللون أن مخزونات الخام الأمريكية تراجعت بنحو 2.3 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 14 يوليو.

وقال جون رونج ييب، محلل السوق في منصة آي جي في سنغافورة، إن بيانات الناتج المحلي الإجمالي البطيئة الصادرة عن الصين الصادرة يوم الاثنين «أبقت غطاءً حذراً على الأسعار مع بعض التحفظات في تعافي الطلب». ونما الناتج المحلي الإجمالي للصين 6.3٪ على أساس سنوي في الربع الثاني، مقارنة بتوقعات المحللين عند 7.3٪، حيث فقد التعافي بعد الوباء.

وأضاف ييب: «مع ذلك، ظهر بعض الزخم من المشترين مؤخراً، مع اختراق الأسعار فوق نمط التعزيز على المدى القريب الأسبوع الماضي، مما قد يشير إلى بعض الإرهاق في ضغوط البيع، بعد المعنويات المتشائمة خلال العام الماضي».

وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن ينخفض إنتاج النفط الصخري الأمريكي إلى ما يقرب من 9.40 ملايين برميل يوميًا في أغسطس، وهو أول انخفاض شهري منذ ديسمبر 2022، حسبما أظهرت بيانات من إدارة معلومات الطاقة يوم الاثنين.

ومع ذلك، قد تشهد الإمدادات العالمية دفعة من استئناف الإنتاج في اثنين من الحقول الليبية الثلاثة التي تم إغلاقها الأسبوع الماضي. وتوقف الإنتاج بسبب احتجاج على اختطاف وزير المالية السابق.

وقال جون إيفانز المحلل في شركة «بي في إم»: «الأشهر الجديدة المشرقة تشهد عادة خروج أوبك من الاقتباسات الودية، ولكن مع مرور الشهر يأتي التقويم عبر المزيد من البيانات حول الأداء الاقتصادي والمؤشرات، ويترتب على ذلك انكماش حتمي في الحالة المزاجية.»

وقالت انفيستنق دوت كوم، استقر النفط بعد انخفاضه بنسبة 4٪ تقريبًا خلال الجلستين السابقتين حيث عوضت المخاوف بشأن حالة الاقتصاد الصيني خطط روسيا لخفض صادرات النفط الخام. فيما ينطوي التباطؤ في الصين على مخاطر غير مباشرة ولكن لا يوجد ركود في الولايات المتحدة.

وتم تداول غرب تكساس الوسيط فوق 74 دولارًا للبرميل، بعد انخفاضه بنسبة 1.7٪ يوم الاثنين مع عودة حقل نفط ليبي كبير للإنتاج، وتجاوز نمو الصين في الربع الثاني التوقعات. وقد أدى ذلك إلى قيام العديد من بنوك وول ستريت بخفض توقعاتها بشأن النمو لأكبر مستورد للخام، وتحذر وزيرة الخزانة جانيت يلين من مخاطر الآثار العالمية. وقال وارن باترسون رئيس استراتيجية السلع في مجموعة آي ان جي، في سنغافورة: «تُظهر البيانات الكلية الصينية الأضعف من المتوقع وردود الفعل من سوق النفط أن الشاغل الرئيس للسوق لا يزال الطلب». «ومع ذلك، ما زلنا متفائلين في السوق حيث من المقرر أن يتقلص ميزان النفط بشكل كبير خلال النصف الثاني.»

وقالت وزارة الطاقة الروسية إن روسيا ستخفض خططها لتصدير النفط الخام للربع الثالث بمقدار 2.1 مليون طن، بما يتوافق مع تعهدها بخفض الشحنات الخارجية بمقدار 500 ألف برميل يوميًا في أغسطس. ومع ارتفاع تكلفة النفط الروسي، يفكر المشترون مثل الهند الآن في تعزيز مشترياتهم من المصادر التقليدية في الشرق الأوسط بدلاً من ذلك.

ويأتي التراجع في أسعار النفط العالمية خلال الأيام القليلة الماضية بعد ارتفاع منذ أواخر يونيو مدفوعًا بإشارات إلى تشديد السوق بعد تخفيضات الإنتاج من قبل أوبك + المملكة العربية السعودية وروسيا. ولا يزال النفط الخام منخفضًا لهذا العام حيث أن الانتعاش الباهت للصين ودورة رفع أسعار الفائدة القوية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي تلقي بثقلها على الطلب.

وبحسب تقرير النفط اليومي لإنفيستنق دوت كوم، ارتفعت أسعار النفط يوم الثلاثاء، مستقرة من الخسائر الأخيرة حيث راهنت الأسواق على أن النمو المتدهور في الصين سوف يستدعي المزيد من إجراءات التحفيز من الحكومة، بينما تحول التركيز أيضًا إلى قراءات حول إمدادات الخام الأمريكية.

وسجلت أسواق النفط الخام خسائر فادحة في الجلسة السابقة بعد أن أظهرت البيانات أن النمو الاقتصادي في الصين - أكبر مستورد للنفط في العالم - تباطأ بشكل كبير في الربع الثاني. ودفعت خسائر يوم الاثنين أسعار النفط بعيدًا عن المستويات المرتفعة الأخيرة، مع خسارة كل من خام برنت وغرب تكساس الوسيط مستويات رئيسة - 80 دولارًا للبرميل و75 دولارًا للبرميل على التوالي.

كما تسبب استئناف الإنتاج في حقول النفط الليبية الرئيسة في الضغط على أسواق النفط الخام، مما قلل من بعض الرهانات على أن الإنتاج في البلاد سوف يتوقف عن العمل لفترة أطول. لكن ضعف الدولار الذي هبط إلى أدنى مستوياته في 15 شهرًا في يوليو، ساعد في الحد من الخسائر الأكبر في أسعار النفط.

وأظهرت البيانات الصادرة يوم الاثنين أن الناتج المحلي الإجمالي للصين تباطأ في الربع الثاني من الأداء القوي في الأول. ويبدو الآن أن الانتعاش الاقتصادي بعد كوفيد في أكبر مستورد للنفط في العالم بدأ ينفد. ومع ذلك، فإن الأسواق الآن تضع في اعتبارها احتمالية اتخاذ المزيد من إجراءات التحفيز من بكين، حيث تتحرك الحكومة لدعم النمو الاقتصادي. وذكرت تقارير وسائل الإعلام المحلية أن بنك الصين الشعبي يمكن أن يخفض متطلبات الاحتياطي في الربع الثالث، ويفتح سيولة أكثر تأثيرًا لدعم الاقتصاد. وكان البنك قد خفض آخر نسبة متطلبات الاحتياطي في مارس من هذا العام، بعد بضعة أشهر فقط من تخفيف الحكومة لمعظم قيود مكافحة كوفيد.

ولكن في حين ظلت واردات الخام إلى الصين قوية على الرغم من تباطؤ النمو، فإن الطلب على الوقود في البلاد كافح للتعافي من أدنى مستوياته في حقبة كوفيد وسط تباطؤ النشاط التجاري. وينتظر المستثمرون الآن المزيد من الإشارات من بيانات المخزون الأمريكية الأسبوعية، المقرر صدورها من معهد البترول الأمريكي وإدارة معلومات الطاقة يومي الثلاثاء والأربعاء على التوالي. ومن المتوقع أن تظهر البيانات انخفاضًا طفيفًا في المخزونات بعد زيادة أكبر من المتوقع في الأسبوع السابق.

وكان أحد المقاييس الرئيسة لطلب الولايات المتحدة على الوقود قد خيب آمال الأسواق الأسبوع الماضي، حيث أظهر أن استهلاك البنزين انخفض خلال الأسبوع السابق، وهو أمر غير معهود في موسم الصيف كثيف الطلب. ومن المتوقع أيضًا أن تسببت الظروف المناخية القاسية في البلاد في الإضرار باستهلاك الوقود، حيث تتصارع أجزاء مختلفة من البلاد مع الفيضانات وحرائق الغابات والحرارة الشديدة.

وقالت شركة اينرجي اوتلوك ادفايزرز الاستشارية الامريكية، بلغ إجمالي صادرات الغاز الطبيعي الأمريكية مستوى قياسيًا في أبريل. كما سجلت صادرات الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة ارتفاعًا قياسيًا. وتظهر البيانات الأولية انخفاضًا طفيفًا في مايو. وبينما كانت الصادرات إلى كندا ثابتة نسبيًا، زادت الصادرات إلى المكسيك بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. لكن القصة الرائعة كانت صادرات الغاز الطبيعي المسال، من ما يقرب من الصفر إلى أكثر من 12 مليار قدم مكعب في اليوم.

المملكة تتصدر محطات الطاقة الجديدة بالغاز في الشرق الأوسط

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تهيمن المملكة العربية السعودية على سوق محطات الطاقة الجديدة التي تعمل بالغاز في الشرق الأوسط، حيث تزود شركة ميتسوبيشي باور، المملكة بتكنولوجيا متقدمة، وفقًا لخافيير كافادا، الرئيس والمدير التنفيذي لأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا في شركة ميتسوبيشي باور، وهي شركة كبرى مختصة ببناء تكنولوجيا محطات الطاقة في المنطقة.وستتطلب بعض محطات الطاقة الجديدة هذه، استعداداً للهيدروجين وستتضمن خياراً لإضافة تقنية احتجاز الكربون. وقامت شركة ميتسوبيشي باور باختبار تكنولوجيا الهيدروجين بالكامل والتحقق من صحتها داخل الشركة في اليابان قبل استخدامها تجارياً في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الشرق الأوسط.

وقال كافادا: «يمكنني أن أخبرك أن لدينا طلبات على مستوى العالم تتطلع إلى الانتقال من الغاز إلى الهيدروجين، لكن الشرق الأوسط يتمتع بميزة». «وعلى الرغم من أن عدد محطات الطاقة الجديدة أصغر، إلا أنها أكبر من حيث السعة. وتمتلك منطقة الخليج أكبر طموح لتسريع إزالة الكربون على مستوى العالم، وتهدف الآن إلى أن تصبح مركزاً عالمياً للطاقة النظيفة، مع انتقالها إلى مصادر الطاقة المتجددة وتوليد الطاقة منخفضة الكربون، والمملكة العربية السعودية والإمارات هما أكبر مكانين لديهما طموحات. وسيشكل الوقود الحراري التقليدي ٪25 من سعة الطاقة العالمية المركبة بحلول عام 2050، حتى مع استحواذ مصادر الطاقة المتجددة على حوالي ٪85 من جميع الإضافات المستقبلية لتوليد الطاقة على مستوى العالم، لتصبح المصدر المهيمن للطاقة بحلول عام 2050، وفقًا لأحدث التوقعات الصادرة عن شركة ستاندرد آند بورز جلوبال باور. وأشارت الشركة إلى أن الغاز الطبيعي يُنظر إليه بشكل متزايد على أنه مورد مرن عندما لا تتوفر الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح. وخلال الفترة من 2023 إلى 2050، سيضيف الغاز 29 جيجا واط سنوياً من قدرة الطاقة على مستوى العالم بينما ستنمو الطاقة الشمسية الكهروضوئية بمقدار 9 تيرا واط بين الآن و2050، أو ما يقرب من 300 جيجا واط س نويا، حسب تقديراتهم. وتستثمر المملكة العربية السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، في بناء صناعة الهيدروجين والأمونيا منخفضة الكربون حيث تخطط المملكة للوصول إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2060

وفي الوقت نفسه، تعمل أرامكو السعودية على تطوير مركز لاحتجاز الكربون في مدينة الجبيل الصناعية المطلة على البحر كجزء من خططها للوصول إلى صافي الصفر بحلول عام 2050.

ومن المتوقع أن تبلغ قدرة مصنع الجبيل على التقاط 44 مليون طن متري سنويا من ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2035. وتخطط المملكة لتحويل نصف إنتاجها من قطاع الطاقة إلى الغاز والنصف الآخر إلى مصادر الطاقة المتجددة.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو السعودية، أمين ناصر، في ندوة أوبك الدولية في فيينا الأخيرة، إن هناك حاجة إلى تكنولوجيا جديدة لخفض تكاليف الهيدروجين، مضيفًا أن أرامكو السعودية تخطط لإنتاج 11 مليون طن سنويًا من الهيدروجين الأزرق.

وقال الناصر: «سيكون للهيدروجين بلا شك دور يلعبه في المستقبل، لكن ليس في المستقبل القريب». «والهيدروجين الأزرق يكلف ما بين 200 و250 دولاراً لكل برميل نفط مكافئ. بينما يكلف الهيدروجين الأخضر 400 دولار لكل برميل نفط مكافئ، وهي تكلفة عالية. ونحن بحاجة إلى تكنولوجيا لخفض تكاليف الإنتاج».

وتعمل ميتسوبيشي باور في المملكة العربية السعودية مع وزارة الطاقة وأرامكو السعودية والشركة السعودية للكهرباء ومؤسسة تحويل المياه المالحة، وفقًا للشركة. وبدأت شركة ميتسوبيشي باور عملياتها في المملكة العربية السعودية بتوريدها للغلايات إلى أرامكو في بقيق في الستينيات، وتشمل مشاريع شركة ميتسوبيشي باور في المملكة العربية السعودية محطة توليد الطاقة الحرارية بجنوب جدة بقدرة 2.650 جيجاوات. وفي عام 2023 , أكملت شركة ميتسوبيشي باور مركزًا محليًا لخدمة الشفرات والريش لتوربينات الغاز في منشأة الدمام. وحتى الآن، تم تسليم ما مجموعه 11 توربينًا غازيًا من ميتسوبيشي باور من توربينات الغاز «ام 501 اف» إلى أرامكو السعودية، بدءًا من وحدتين لمحطة الغاز في البري بقدرة 151 ميجاوات والتي تم تسليمها بداية من عام 2004. وتشمل بعض مشاريع شركة ميتسوبيشي باور الأخرى في الشرق الأوسط شركة ألمنيوم البحرين (ألبا)، والتي تشارك في ملكيتها، شركة سابك السعودية، حيث تقوم بتوسيع قدرة الكهرباء في محطة الطاقة 5 الخاصة بها مع 680.9 ميجاوات من التوربينات الغازية الجاهزة للهيدروجين. ويتطلع منتج الألمنيوم أيضًا إلى إضافة تقنية احتجاز الكربون.

وفي الإمارات العربية المتحدة، تشمل مشاريع التسليم الأخير ثلاث توربينات غازية متطورة تم طلبها في عام 2020 لتشغيل محطة طاقة تعمل بالغاز بقدرة 2.4 جيجاوات في الفجيرة، لتصبح أكبر محطة لتوليد الطاقة بنظام الدورة المركبة للتوربينات الغازية في الإمارات ومن المتوقع اكتمالها في عام 2023.

كما أعلنت شركة ميتسوبيشي باور أيضًا عن التشغيل التجاري للدورة البسيطة لمحطة توليد الطاقة التوربينية الغازية التي تبلغ طاقتها 1026.3 ميجاوات في دولة الإمارات، والتي تمتلكها وتشغلها هيئة الشارقة للكهرباء والماء والغاز. وفي الكويت، لدى الشركة عقد طويل الأجل لترقية محطة الصبية للطاقة ومحطة تقطير المياه، أكبر مزود للطاقة والمياه في الكويت.

وفي شمال إفريقيا، ساعدت الشركة في تطوير محطة توليد الطاقة ذات الدورة المركبة التي تبلغ قوتها 450 ميغاواط من رادس سي في تونس، والمصممة لتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المنبعثة. وفي مصر، تقوم شركة ميتسوبيشي باور بإدخال الهيدروجين في قطاع النفط والغاز ووقعت عقدًا مع شركة الإسكندرية الوطنية للتكرير والبتروكيميائيات لتوفير تقنية تحويل وقود الهيدروجين لمرجل موجود بقدرة 100 طن / ساعة، مما يمكنه من إطلاق ما يصل إلى ٪100 من الهيدروجين بحلول نهاية عام 2023. وتتيح تقنية إطلاق الهيدروجين لمالكي أنظمة الطاقة الحرارية إزالة الكربون من مصنعهم الحالي في اليوم الذي يتوفر فيه الهيدروجين. وقال كافادا إن محطات الطاقة التي تعمل بالغاز يمكن أن تقلل من انبعاثات محطة الفحم بنسبة ٪60 إلى ٪70. «والغاز هو أنظف أنواع الوقود المتوفرة لدينا على نطاق واسع، علماً بأن الغاز المقترن بالرياح والطاقة الشمسية هو الحل الأمثل، وإضافة التخزين ثم استبدال الغاز بالهيدروجين خطوة بخطوة، وبالتالي فإن الرحلة واضحة. وقال، نرى أن توليد الطاقة التي تعمل بالغاز تنتقل إلى الهيدروجين، لكن هذا لن يحدث في غضون عام أو عامين، وستكون رحلة طويلة لإنتاج ما يكفي من الهيدروجين».

وتتوقع ميتسوبيشي باور أن يحذو الشرق الأوسط حذو الولايات المتحدة في إنشاء مراكز هيدروجين لتطوير طاقة الهيدروجين. واستجابة لتخصيص الولايات المتحدة لما يصل إلى 7 مليارات دولار لتمويل ستة إلى 10 مراكز هيدروجين نظيفة في جميع أنحاء البلاد، أعلن 22 مشروعًا عن تطبيقاتها، وفقًا لأبحاث ستاندرد آند بي جلوبال،

اعتبارًا من 22 مايو. ومن المتوقع الإعلان عن العطاءات الفائزة في وقت متأخر من العام الجاري 2023.

وقال كافادا إن شركة ميتسوبيشي باور كانت واحدة من الشركات التي قدمت تطبيقًا لبناء البنية التحتية للهيدروجين في الولايات المتحدة. وقال «كانت الولايات المتحدة هي الواجهة بالنسبة لنا من خلال دعم مركز تخزين الطاقة النظيفة المتقدم في ولاية يوتا والذي يدعم في البداية ترقية محطة الطاقة الحالية لتعمل بمزيج من ٪30 من الهيدروجين والتوسع بشكل متزايد إلى ٪100 من الهيدروجين الأخضر». وقال سينتج المحور ما يصل إلى 100 طن متري/ يوم من الهيدروجين الأخضر من الطاقة المتجددة باستخدام التحليل الكهربائي.

تجار النفط يترقبون بيانات المخزونات الأمريكية .. وضعف النمو الصيني يهدد الطلب

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

واصلت أسعار النفط الخام تقلباتها مع تراجع عن ذروة ثلاثة أشهر، التي شهدتها الأسبوع الماضي على خلفية التوقعات الاقتصادية الضعيفة للصين وتخفيف التوترات السياسية في ليبيا، ما قد يرفع الطاقة الإنتاجية.

وكشفت أرقام الناتج المحلي الإجمالي الصيني أن الاقتصاد نما بنسبة 6.3 في المائة، على أساس سنوي في الربع الثاني مقابل توقعات 7.3 في المائة، و4.5 في المائة، في الربع السابق وتأتي البيانات في وقت يواجه ثاني أكبر اقتصاد في العالم رياحا معاكسة لإعادة ازدهار اقتصاده.

ويقول لـ»الاقتصادية»، محللون نفطيون: إن التجار يترقبون بيانات المخزونات الأمريكية والعوامل الأخرى المؤثرة في الطلب، كما أن هناك تكهنات واسعة بأن بكين قد تتخذ إجراءات عدة أخرى لتحفيز النشاط، لكن الخطوات حتى الآن كانت مؤقتة، مشيرين إلى أنه في حالة استمرار الاقتصاد الصيني في الضعف فقد يهدد الطلب على الطاقة، مسلطين الضوء على أن إعادة فتح حقلي نفط كبيرين في ليبيا سيضيفان نحو 320 ألف برميل يوميا إلى الإمدادات العالمية.

وعدوا أن هذه الإضافة قد تؤدي إلى حد ما لمواجهة تخفيضات الإنتاج البالغة 500 ألف برميل يوميا التي أعلنتها روسيا أخيرا، لافتين إلى أنه إذا زادت ربحية المصافي فقد يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على المنتج الخام.

وفي هذا الإطار، يقول سيفين شيميل مدير شركة «في جي إندستري» الألمانية: إن المخاطر الجيوسياسية عادت لتلقي بظلالها على سوق النفط الخام حيث أنهت روسيا مبادرة حبوب البحر الأسود وهي خطوة من المتوقع أن تزيد الضغط على أوكرانيا وتتسبب في ارتفاع أسعار القمح العالمية وتمتد التوترات إلى سوق النفط. ورجح أن الطلب على النفط سيظل ضعيفا حتى أواخر 2023 – بحسب تقديرات ستاندرد آند بورز جلوبال- لافتا إلى انخفاض مبيعات المنتجات النفطية بنسبة 27 في المائة، وسجلت مبيعات الديزل أدنى مستوى لها خلال العقد، معتبرا أن قضايا الائتمان ضعف الناتج الصناعي وارتفاع الأسعار من القضايا الرئيسة في بعض دول الاستهلاك الرئيسة مثل باكستان.

من جانبه، ذكر روبين نوبل مدير شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات أن الوقود التقليدي سيظل مهيمنا على مزيج الطاقة، مشيرا إلى أن انتقال الولايات المتحدة إلى الطاقة النظيفة أدى إلى إيجاد عديد من الوظائف على الصعيد الوطني.

وأوضح أن بعض الأدوار التقليدية يمكن أن تنتقل إلى قطاع الطاقة المتجددة، لكن التفاوت بين الطلب على الوظائف الخضراء والقوى العاملة الماهرة المتاحة يمثل مشكلة كبيرة.

ويرى، ماركوس كروج كبير محللي شركة «إيه كنترول» لأبحاث النفط والغاز أن السوق تركز على تأثير بيانات مبيعات التجزئة الأمريكية، كما من المتوقع أن يظهر الإنتاج الصناعي ارتفاعا طفيفا متجها إلى 1.1 في المائة، عن العام الماضي مقارنة بـ0.2 في المائة.

ولفت إلى أن أسعار خام برنت يجري مراقبتها وقد شهدت رد فعل سلبيا لبيانات الناتج المحلي الإجمالي الباهت للصين على خلفية احتمالية ضعف توقعات الطلب على النفط، لافتا إلى توافر بعض الاقتناع في السوق باستمرار الاتجاه الصعودي على المدى القريب.

بدورها، تقول مواهي كواسي العضو المنتدب لشركة «أجركرافت» الدولية: إن تحالف «أوبك+» يستعد لاجتماع جديد للجنة المراقبة الوزارية المشتركة مطلع الشهر المقبل لتقييم جهود الخفض الطوعي القياسي للسعودية وروسيا الذي تم تمديده لنهاية العام الجاري، وهو ما يوفر تحفيزا لأسعار النفط في ظل مخاوف من تباطؤ الطلب العالمي من جراء الرفع المتكرر لأسعار الفائدة.

ونوه إلى أن من المتوقع أن تكون معنويات السوق هذا الأسبوع متأثرة إلى حد كبير بموسم الأرباح في الولايات المتحدة مع استمرار الأرباح الإيجابية التي من المحتمل أن تشهد استمرار دعم أسعار النفط الخام خاصة مع تسجيل تراجع نسبي للدولار الذي يرتبط بعلاقة عكسية مع النفط الخام.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار، تحركت أسعار النفط الخام إلى أعلى أمس، وسط تطلعات من جانب المستثمرين إلى إعلان محتمل عن زيادة الإمدادات الأمريكية.

ويأتي ذلك في وقت واجهت فيه أسعار الخام تراجعا ملحوظا خلال الجلسات الأخيرة، في ظل استمرار الاقتصاد الصيني في تحقيق نمو أضعف من المتوقع، لا يبشر بإمكان تعافي الطلب على النفط هناك في وقت قريب.

في الوقت نفسه، يأتي ارتفاع أسعار النفط متزامنا مع انتظار المشاركين في الأسواق العالمية البيانات المتعلقة بمخزونات النفط الأمريكية، ومخزونات المنتجات خلال الأسبوع الماضي.

تفعت العقود الآجلة لخام برنت 1.13 دولار أو 1.44 في المائة لتبلغ عند التسوية أمس 79.63 دولار للبرميل.

بينما زادت العقود الآجلة للخام الأمريكي 1.6 دولار أو 2.16 في المائة لتبلغ عند التسوية 75.75 دولار للبرميل.

وكانت أسعار النفط قد تراجعت في نهاية تعاملات البارحة الأولى، إذ انخفضت العقود الآجلة لخامي برنت وغرب تكساس الوسيط الأمريكي بأكثر من 2 في المائة، وسط توقعات بانخفاض مخزونات النفط الأمريكية. يشار إلى أن أربعة محللين كانوا قد توقعوا أن تتراجع مخزونات النفط الخام الأمريكية بنحو 2.3 مليون برميل، خلال الأسبوع المنتهي في 14 تموز (يوليو) الجاري، وذلك في المستوى المتوسط، وفق استطلاع أجرته «رويترز». في الوقت نفسه، من المتوقع أن يشهد إنتاج النفط الصخري الأمريكي انخفاضا إلى ما يقارب 9.40 مليون برميل يوميا في أغسطس المقبل، وهو أول انخفاض شهري منذ ديسمبر 2022، حسبما أظهرت بيانات من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

ورغم ذلك، قد تشهد الإمدادات العالمية دفعة من استئناف الإنتاج في حقلي الفيل والشرارة لإنتاج النفط في ليبيا، اللذين كانا قد أغلقا الأسبوع الماضي، وتوقف الإنتاج فيهما، بسبب احتجاجات على اختطاف وزير سابق.

يشار إلى أن الصين كانت قد أعلنت بيانات اقتصادية أشارت إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.3 في المائة على أساس سنوي خلال الربع الثاني من العام الجاري 2023، وهي نسبة أقل من توقعات المحللين البالغة 7.3 في المائة.

من جانب آخر، انخفضت سلة خام أوبك وسجل سعرها 80.05 دولار للبرميل الإثنين مقابل 82.06 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول أوبك أمس إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء بالمنظمة حقق أول انخفاض عقب ارتفاعات عدة على التوالي، وإن السلة كسبت نحو دولار واحد مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 79.01 دولار للبرميل.

31 ٪ ارتفاع صادرات الصين من البنزين في يونيو .. وتدفقات الديزل تهبط 12 ٪

الاقتصادية

وأظهرت بيانات الإدارة العامة للجمارك في الصين أمس، ارتفاع تدفقات وقود السيارات إلى الخارج بنسبة 31 في المائة في يونيو الماضي، مقارنة بـ2022، بحسب وكالة بلومبيرج للأنباء. وعلى أساس سنوي، ارتفعت صادرات البنزين منذ بداية العام حتى تاريخه بنسبة 11 في المائة. وتمثل زيادة صادرات البنزين خبرا سارا لبكين، حيث تبحث عن سبل لتعويض تعثر قطاع العقارات وارتفاع ديون الحكومة المحلية.

كما أن التعافي الذي طال انتظاره في قطاع الطيران، جاء دون التوقعات، ما تسبب في وجود فائض من وقود الطائرات بالبلاد. وقالت شركة «جي إل سي» لاستشارات الصناعة أواخر الشهر الماضي، كان من المتوقع أن تزيد شركات التكرير الكبرى صادرات المنتجات البترولية بسبب ارتفاع هوامش التصدير. وأظهرت البيانات الصادرة ارتفاع صادرات وقود الطائرات بأكثر من الضعف مقارنة بالعام السابق، في حين انخفضت تدفقات الديزل بنسبة 12 في المائة. وفي سياق متصل، قالت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح في الصين، إن البلاد لديها طاقة كهربائية كافية لتلبية الطلب خلال أشهر الصيف، حتى مع ارتفاع درجات الحرارة.

وأفادت جين شيان دونج، المتحدث باسم اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، في مؤتمر صحافي بالعاصمة بكين، أمس، إن كمية الفحم المخزنة في محطات توليد الكهرباء وصلت إلى مستوى قياسي، بواقع 199 مليون طن، بنهاية يونيو الماضي. وبحسب ما أوردته وكالة بلومبيرج للأنباء، عززت الصين، صاحبة أكبر اقتصاد في آسيا، إنتاج الفحم المحلي، والكميات المستورد خلال العام الجاري، في محاولة لخفض تكرار انقطاع الكهرباء الذي ألحق الضرر بالاقتصاد في 2022.

ورغم ذلك، تواجه جهود بكين اختبارا في ظل الارتفاع الشديد في درجات الحرارة، حيث شهدت الصين أعلى درجة حرارة لها على الإطلاق، بواقع 52.2 درجة مئوية (126 فهرنهايت) في منطقة شينجيانج أمس الأول. كما ساعدت الأمطار التي سقطت أخيرا على مقاطعة سيتشوان بجنوب غرب الصين في زيادة مستويات التخزين، وتخفيف أزمة الطاقة هناك، بحسب تقرير أعلنته وكالة الأنباء الرسمية. وتقوم مقاطعة سيتشوان، التي تعتمد على الطاقة الكهرومائية، التي تصدر الكهرباء إلى أجزاء أخرى من الصين، بترشيد استهلاك الطاقة خلال الظروف الحارة والجافة. بدورها أعلنت السلطات المحلية أن مقاطعة شانشي الغنية بالفحم في شمالي الصين تخطط لزيادة عدد أعمدة الشحن العامة فيها إلى نحو 130 ألفا بحلول 2025.

وفقا لحكومة المقاطعة، ستلبي هذه الأعمدة احتياجات شحن 800 ألف سيارة كهربائية، بحلول نهاية العام الماضي، كان لدى المقاطعة نحو 287500 سيارة كهربائية، و1753 محطة شحن عامة تحتوي على 33593 من أعمدة الشحن.

ومن المخطط أن تحقق أعمدة الشحن العامة تغطية كاملة في 1278 بلدة و18824 قرية إدارية ونحو 500 موقع سياحي في مقاطعة شانشي بحلول 2025، ما يجعل المسافة بين أي محطتي شحن دون عشرة كيلومترات.

50 ٪ زيادة إنتاج طاقة الرياح البرية في ألمانيا خلال النصف الأول

الاقتصادية

أعلنت جمعيات صناعية ألمانية، أمس، ارتفاع عدد توربينات توليد الطاقة من الرياح على اليابسة في بالبلاد في النصف الأول من 2023، حيث تم إنشاء 331 توربينا رياح بقدرة إجمالية تبلغ نحو 1.56 جيجاواط.

ومع وضع توربينات الرياح القديمة التي تم إيقاف تشغيلها في الحسبان، زاد صافي القدرة بنحو 1.32 جيجاواط، أي بأكثر من 50 في المائة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وفقا لـ»الألمانية».

وقالت جمعية طاقة الرياح الألمانية وجمعية الهندسة الألمانية لنظم الطاقة إن هناك حاجة لمزيد من السرعة لتحقيق أهداف الحكومة في مجال الطاقة المتجددة بحلول 2030.

وتأتي ولاية شليسفيج هولشتاين بشمال ألمانيا في مقدمة الولايات الأوفر حظا من حيث عدد الإنشاءات الجديدة. وقالت الجمعيتان الألمانيتان إن توسيع طاقة الرياح لا يزال يتعثر في جنوب ألمانيا، بشكل خاص.

وأضافتا أن إجراءات التخطيط والموافقة المطولة إضافة إلى نقص الأراضي المتاحة لا تزال تشكل أكبر العقبات. واعتمدت الحكومة الألمانية تدابير واسعة العام الماضي لتسريع وتيرة التوسع في الطاقة المتجددة من الشمس والرياح في محاولة للوصول إلى أهدافها المناخية.

وتهدف ألمانيا إلى توفير 80 في المائة من إجمالي استهلاك الكهرباء بحلول 2030 من خلال مصادر الطاقة المتجددة. وستسهم توربينات الرياح بنحو 115 جيجاواط من القدرة المثبتة، ما يتطلب زيادة بواقع 10 جيجاواط سنويا.

ووضعت ألمانيا هدف رفع الكهرباء النظيفة المولدة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والكتلة الحيوية والطاقة الكهرومائية إلى 80 في المائة من مزيج الكهرباء بحلول 2030.

وتستهدف برلين توليد تسعة جيجاواط من الكهرباء من الطاقة الشمسية خلال 2023، مقارنة بسبعة جيجاواط خلال العام المنصرم، و215 جيجاواط بحلول 2030.

في المقابل، تستهدف ألمانيا الوصول بإنتاج طاقة الرياح إلى نحو 115 جيجاواط، عبر إضافة عشرة جيجاواط سنويا بين عامي 2025 و2030.

يأتي ذلك وسط جهود للتخلي عن المفاعلات النووية، ووقف معظم محطات الكهرباء العاملة بالفحم، واستعمال محطات الغاز في الأغلب لدعم شبكة الكهرباء في ألمانيا.

سوق الغاز الأوروبية تواجه خطر تقلب الأسعار .. شكوك كبيرة قبل موسم التدفئة

الاقتصادية

لا تـزال سـوق الغـاز الطبيعـي فـي أوروبـا تواجه خطر تقلب الأسـعار هذا الشـتاء رغم أن أسـوأ مـا في أزمة الطاقة في القارة يبدو وكأنه قد انتهى. وقالت وكالة الطاقة الدولية ومقرها باريس، في تقرير نقلته وكالة «بلومبيرج» للأنباء أمس، «لا تزال هناك شكوك كبيرة قبل موسم التدفئة المقبل». وأضاف التقرير: «يمكن لفصل الشتاء البارد، إضافة إلى التوقف الكامل لإمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا في بداية موسم التدفئة، أن يجدد بسـهولة التوترات في السـوق». وقال بنك مورجان سـتانلي، في وقت سابق الشهر الجاري، إنه إذا انخفضت درجات الحرارة في أوروبا فترة طويلة ولم توفر مصادر الطاقة المتجددة ما يكفي من الإمدادات، فقد يتضاعف الغاز من مستويات الأسعار الشتوية الحالية إلى 100 يورو (113 دولارا) للميجاواط في الساعة. وأفاد فاتح بيرول المدير التنفيذي للوكالة في مؤتمر لقطاع الغاز بأن من المتوقع أن يلعب الغاز الطبيعي دورا على المدى الطويل في أسواق الطاقة العالمية.

وأضاف أن التحدي يكمن في موازنة الاحتياجات للإمدادات الإضافية على المدى القصير، في وقت تتعرض فيه السوق العالمية لتقلبات، مع الاحتياجات على المدى الطويل التي تتمثل في تحقيق أهداف المناخ.

ومنتصف الشهر الجاري سجلت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا أكبر خسارة أسبوعية خلال العام الحالي في ظل وصول معدلات الملء في المسـتودعات الأوروبية إلى مسـتويات غير مسـبوقة واستمرار ضعف الطلب على الوقود.

ويأتي التراجع الكبير للأسعار خلال الأسبوع الحالي، مع وصول نسبة امتلاء مستودعات تخزين الغاز الطبيعي فـي أوروبـا إلـى أكثر من 80 في المائة من إجمالي الطاقة التخزينية، واسـتئناف ضخ الغاز من النرويج أكبر منتج للغاز في أوروبا، عقب الانتهاء من عمليات الصيانة للمنشآت الغازية.

ويعني ارتفاع المخزونات حاليا أن أوروبا لن تجد سعة تخزينية إضافية بحلول أيلول (سبتمبر) الماضي، ما يعني تراجع الطلب والأسعار قبل أن تواجه المنطقة فائضا في الإمدادات.

وكان قد شارك الاقتصاديون لدى كوميرز بنك توقعاتهم حول أسعار الغاز بعد مرور نحو عام من الاضطرابات الشديدة التي شهدتها سوق الغاز الأوروبية.

وأوضح خبراء البنك الألماني أنه لم يكن هناك نقص حقيقي في سوق الغاز الأوروبية، وذلك بفضل المدخرات الهائلة وتطوير مصادر إمداد جديدة، وهو ما عزز وضع الكمية المعروضة من الغاز هذا الصيف، ولكن قد لا يبدو أن هذا الأمر سيستمر على هذا النحو في فصل الشتاء.

وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يؤدي الركود المعتدل إلى إبطاء انتعاش الطلب على الغاز الأوروبي، بشرط ألا يكون الشتاء قارصا للغاية، لذا يجب أن يكون السحب من مخزونات الغاز بطيئا مع أهمية ألا يرتفع سعر الغاز بالقدر الذي يتوقعه عديد من المحللين بالوقت الحالي.

ومع ذلك، فإن أخطار المعروض من الغاز والانتعاش الاقتصادي المتوقع يبرران ارتفاع الأسعار في الصيف المقبل مقارنة بهذا العام.

رئيس الوزراء المصري ينوه بالتعاون مع "أكوا باور" السعودية

البلاد

نوّه رئيس مجلس الوزراء المصري الدكتور مصطفى مدبولي، بالتعاون المثمر بين وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة في بلاده وشركة أكوا باور السعودية، في مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة.

جاء ذلك خلال لقائه، بالرئيس التنفيذي لشركة "أكوا باور" ماركو أرتشيلي، وحضره نيابة عن سفير خادم الحرمين الشريفين لدى مصر، القنصل العام بالأسكندرية مزيد بن محمد الهويشان، على هامش مراسم توقيع وثيقة تحديد وإتاحة الأرض لبدء الدراسات والقياسات لتطوير مشروع طاقة رياح بمنطقة غرب سوهاج بقدرة 10 جيجاوات.

وأشار رئيس الوزراء إلى أهمية تعزيز التعاون مع الشركة في مجال مشروعات تحلية المياه، في ضوء ما تحظى به مشروعات التحلية من اهتمام وأولوية.

من جانبه، أكد الرئيس التنفيذي لشركة "أكوا باور" اهتمام الشركة بالسوق المصرية، واعتزازها بعلاقات التعاون البناءة مع مصر، الأمر الذي ينعكس على سرعة تنفيذ المشروعات التي يتم التوافق بشأنها، مبديا ترحيب الشركة بالتعاون مع مصر في مجال إقامة محطات التحلية.

قضايا الطاقة تهيمن على مباحثات أمير قطر ورئيس الوزراء الياباني

الشرق الأوسط

هيمنت قضايا الطاقة على محادثات أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ورئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا، الثلاثاء، في الدوحة، التي وصلها في ختام جولة خليجية ركزت على تأمين إمدادات الطاقة والترويج للتكنولوجيا الفائقة اليابانية.

وأكد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ورئيس الوزراء الياباني أن العلاقات بين البلدين تعززت إلى المستوى الاستراتيجي.

وقالت وكالة الأنباء القطرية إن كيشيدا، الذي حثته جماعات الضغط اليابانية المعنية بالغاز على تأمين إمدادات جديدة من الغاز الطبيعي المسال من قطر، ناقش مع أمير قطر التعاون الاقتصادي والتعاون في مجال الطاقة. وبعد جلسة مباحثات رسمية عقدها أمير قطر ورئيس وزراء اليابان بالديوان الأميري بالدوحة الثلاثاء، قال الشيخ تميم بن حمد في تغريدة عبر «تويتر»: «بحثت اليوم مع رئيس وزراء اليابان فوميو كيشيدا فرص الارتقاء بتعاوننا الثنائي في إطار الشراكة الاستراتيجية بين بلدينا الصديقين، كما تبادلنا الآراء بشأن التطورات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، لا سيما المستجدات المتعلقة بأمن الطاقة وإمداداتها». وجرى خلال الجلسة بحث علاقات التعاون القائمة بين البلدين، لا سيما في مجالي الاقتصاد والطاقة، إضافة إلى استعراض آفاق التعاون في القطاعات المختلفة.

وأضافت الوكالة أن سعد الكعبي وزير الدولة لشؤون الطاقة والرئيس التنفيذي لشركة «قطر للطاقة»، بالإضافة إلى مسؤولين آخرين حضروا الاجتماع. ولم تجدد اليابان، التي لا تزال تعتمد بشكل كبير على واردات النفط والغاز، كثيرا من عقود الغاز الطبيعي المسال طويلة الأمد مع قطر بعد انتهائها في عامي 2021 و2022، مما قلل بشكل كبير من واردات الغاز من أحد أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال في العالم.

وفي الوقت نفسه، وقع كثير من المشترين الآسيويين الآخرين عقوداً طويلة الأمد لاستيراد الغاز الطبيعي المسال من قطر، بما في ذلك الاتفاق بمدة قياسية تبلغ 27 عاماً مع مستوردين صينيين للغاز من مشروع توسعة حقل الشمال الضخم في الدوحة، مما يزيد إنتاج الغاز في الدولة الخليجية بأكثر من 60 في المائة.

وقالت وزارة الخارجية اليابانية في وثيقة تحدد أهداف المحادثات في قطر: «التنسيق مع قطر بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار في أسواق الغاز الطبيعي المسال العالمية».

وقالت شركة «قطر للطاقة» إنها تتوقع في عام 2023 توقيع عقود توريد لكل الكميات الجديدة تقريباً من حقل الشمال.

وتزايدت المنافسة على الغاز الطبيعي المسال منذ بداية الحرب في أوكرانيا العام الماضي، إذ تحتاج أوروبا بشكل خاص إلى كميات هائلة لتعويض تدفقات الغاز من روسيا.

وتأتي زيارة كيشيدا لقطر بعد أن وصل إلى السعودية يوم الأحد، إذ قالت الرياض إنها لا تزال ملتزمة بتزويد اليابان بالنفط، وستواصل التعاون معها فيما يتعلق بالهيدروجين النظيف والأمونيا وإعادة تدوير الكربون.

كما اتفق كيشيدا ومسؤولون إماراتيون الاثنين في أبوظبي على خطة لتسريع وتيرة أمن الطاقة وإطار عمل للاستثمار الإماراتي في قطاع الرقائق وتكنولوجيا البطاريات اليابانية.
وعبّر الشيخ تميم بن حمد عن سعادته بالإعلان الثلاثاء عن الارتقاء بمستوى العلاقات الثنائية بين قطر واليابان إلى مستوى الشراكة الاستراتيجي، موضحا أن هذا الإعلان سوف يسهم في تطوير التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك، مشيراً إلى مستويات التعاون بين البلدين في جميع المجالات، لا سيما في الطاقة، ومنوها بمستوى التعاون مع الشركات اليابانية في قطر.

وأشاد كيشيدا بالشراكة اليابانية - القطرية على مختلف الصعد، معرباً عن سعادته بالإعلان عن رفع مستوى الشراكة إلى المستوى الاستراتيجي من أجل تعزيز العلاقات الثنائية، لا سيما في الطاقة والاقتصاد والدفاع والأمن والتبادل الأكاديمي.

العالم يحتاج 3 تريليونات دولار «إضافية» سنوياً من أجل المناخ

الشرق الأوسط

قالت لجنة تابعة لمجموعة العشرين في تقرير اطلعت عليه «رويترز»، يوم الثلاثاء، إن هناك حاجة إلى إنفاق مبلغ إضافي يصل إلى نحو ثلاثة تريليونات دولار سنوياً حتى عام 2030، وذلك من أجل الاستثمارات الإضافية في العمل المناخي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى. وكلفت مجموعة العشرين اللجنة المستقلة، التي يرأسها خبيرا الاقتصاد لورانس سمرز وإن.كيه سينغ، لاقتراح إصلاحات لبنوك التنمية متعددة الأطراف مع التركيز على زيادة التمويل لأهداف التنمية المستدامة ومكافحة تغير المناخ وأمور أخرى. في غضون ذلك، دعا المبعوث الأميركي الخاص لشؤون المناخ جون كيري (الثلاثاء) خلال زيارة للصين، إلى تعاون جديد بين القوتين العظميين لمواجهة الاحترار المناخي.

وحضّ كيري، الذي التقى كبير الدبلوماسيين الصينيين وانغ يي، الولايات المتحدة والصين على «تحرك عاجل» لمواجهة التغير المناخي في وقت تحاول أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم والدولتان متصدّرتا قائمة الدول الملوِّثة، إحياء التواصل بينهما بشأن الحد من الانبعاثات المسببة لارتفاع حرارة الأرض.

وشدد على الحاجة إلى «قيادة دولية» لذلك، بينما يسجّل النصف الشمالي من الكرة الأرضية درجات حرارة قياسية في ظل موجات حر يقول العلماء إن التغير المناخي يزيد من حدّتها.

وتوجه وزير الخارجية الأميركي السابق إلى كبير الدبلوماسيين الصينيين بالقول: «المناخ، كما تعلمون، هو قضية دولية وليس مسألة ثنائية. هو نوع من التهديد للبشرية جمعاء».

وشدد كيري على أن المناخ «مسألة تتعلق بقيادة عالمية»، مشيراً إلى أن «العالم يأمل بذلك ويحتاج إليه». وأضاف: «أملنا الآن أن يكون اللقاء بدايةً لتعريف جديد للتعاون والقدرة على حل الخلافات بيننا»، مشيراً إلى «خلافات حقيقية» بين الطرفين، حسب وكالة الصحافة الفرنسية.

وتوجه وانغ إلى كيري، الذي وصفه بأنه «صديق قديم»، بالقول إن «التعاون بشأن التغير المناخي يتقدم في ظل المناخ العام بين الصين والولايات المتحدة، لذا نحتاج إلى الدعم المشترك من شعبَي الصين والولايات المتحدة»، مضيفاً: «ثمة حاجة لعلاقة صينية - أميركية سليمة ومستقرة ومستدامة».

وعُلّقت المباحثات بين أكبر مسبِّبين لانبعاثات غازات الدفيئة العام الماضي بعد زيارة نانسي بيلوسي، رئيسة مجلس النواب الأميركي في حينه، جزيرة تايوان التي تتمتع بحكم ذاتي لكن تعدها الصين جزءاً من أراضيها.

ويتمتع كيري بعلاقات ودية نسبياً مع المسؤولين الصينيين على الرغم من تفاقم الخلاف بين البلدين بشأن تايوان وقضايا أخرى.

والتقى كيري (الثلاثاء) رئيس الوزراء الصيني لي تشيانغ، الذي أبلغه بأن التغير المناخي يمثّل «تحدياً مخيفاً»، مبرزاً ضرورة أن تعمل «الصين والولايات المتحدة وبالفعل كل دول العالم، على تعزيز التعاون لتحقيق الإجماع وتسريع الخطوات» في هذا الشأن.

وذكرت محطة «سي سي تي في» الرسمية الصينية أن كيري التقى نظيره الصيني شيه تشن هوا، على مدى أربع ساعات. وكتب كيري في تغريدة نشرها بعد المحادثات: «على البلدين التحرك بشكل طارئ على عدد من الجبهات، لا سيما تحديات تلوث الفحم والميثان».

وقال الجانب الصيني من جهته إن «التغير المناخي هو تحدٍّ مشترك تواجهه البشرية جمعاء».

وتوالت زيارات المسؤولين الأميركيين للصين في الأشهر الأخيرة لتحسين العلاقات الدبلوماسية، من وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن في يونيو (حزيران)، إلى وزيرة الخزانة جانيت يلين أوائل يوليو (تموز).

وفي ما يتعلق بالعلاقات المتوترة بين البلدين، شدد كيري على أن الرئيس جو بايدن «ملتزم الاستقرار في هذه العلاقة، وأيضاً تحقيق جهود معاً يمكن أن تُحدث فرقاً كبيراً في العالم».

وقال إن بايدن «يقدر علاقته مع الرئيس شي، وأعتقد أن الرئيس شي يقدر علاقته مع الرئيس بايدن، وأنا أعلم أنه يتطلع إلى أن يكون قادراً على المضيّ قدماً لتغيير الديناميات».

وأكد: «لكننا نعلم من التجربة أيضاً أنه إذا انكببنا عليها، يمكننا إيجاد المسار إلى الأمام والطرق التي من شأنها حل هذه التحديات».

وترى إدارة بايدن أن المناخ هو أحد المجالات التي يمكن أن تتعاون فيها قوتان تتواجهان في منافسة حادة.

وتأتي زيارة المسؤول الأميركي، وهي الثالثة له إلى الصين منذ توليه منصبه، في وقت بات تأثير التغير المناخي واضحاً مع موجات حر في عدد كبير من مناطق العالم.

وتزامنت الزيارة (الاثنين) مع إعلان هيئة الأرصاد الجوية الصينية أن الحرارة سجلت (الأحد) مستوى قياسياً لمنتصف شهر يوليو بلغت 52.2 درجة مئوية في منطقة شينجيانغ في الغرب، في وقت يشهد فيه جزء من البلاد موجة حر.

وقال الباحث تشين تشين الذي يعمل مع الهيئة، إن درجة الحرارة هذه بالنسبة إليه هي «أعلى درجة حرارة تُسجَّل في محطة إقليمية في بلادنا».

وسبق لمسؤولين أميركيين التأكيد أن كيري سيدعو الصين إلى عدم إبطاء جهودها الهادفة للحد من الانبعاثات.

وقال مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض جيك سوليفان، إن على «كل بلد، بما يشمل الصين، مسؤولية خفض الانبعاثات»، وفق تصريحات أدلى بها لمحطة «سي إن إن» الأميركية، (الأحد).

53٪ يرغبون باستخدام الطاقة الشمسية في مساكنهم

الوطن

أبدى نحو نصف سكان المملكة رغبتهم في استخدام الطاقة الشمسية في مساكنهم وبنسبة 53.06٪ في حين بلغت نسبة الرافضين استخدام الطاقة الشمسية 25.94٪ في حين 21٪ غير متأكدين من اختيارهم.

وأظهرت بيانات حديثة للهيئة العامة للإحصاء أن أعلى نسبة للراغبين باستخدام الطاقة الشمسية كانت في منطقة جازان وبنسبة 57.90٪ وأقلها في حائل بنسبة 47.98٪ في حين تفاوتت نسب باقي المناطق بين الاثنين.

وجاءت المناطق من حيث الأعلى في نسبة الرغبة باستخدام الطاقة الشمسية في المساكن جازان أولا تلتها عسير، ثم نجران، والباحة، والرياض، ثم مكة المكرمة، والجوف، ثم تبوك، والحدود الشمالية، والقصيم، وأخيرا المدينة المنورة، والمنطقة الشرقية، وحائل.

:asf

نسب الأسر التي ترغب باستخدام الطاقة الشمسية في مساكنهم في المملكة حسب المناطق بالنسبة المئوية ٪:

جازان

يرغب= 57.90

لا يرغب= 22.09

غير متأكد= 20.01

عسير

يرغب= 54.77

لا يرغب= 24.47

غير متأكد= 20.77

نجران

يرغب= 54.21

لا يرغب= 26.11

غير متأكد= 19.68

الباحة

يرغب= 54.14

لا يرغب= 26.54

غير متأكد= 19.33

الرياض=

يرغب= 54.01

لا يرغب= 24.48

غير متأكد= 21.51

مكة المكرمة

يرغب= 53.39

لا يرغب= 26.35

غير متأكد= 20.26

الجوف

يرغب= 52.63

لا يرغب= 26.56

غير متأكد= 20.81

تبوك

يرغب= 52.40

لا يرغب= 27.46

غير متأكد= 20.14

الحدود الشمالية

يرغب= 51.77

لا يرغب= 26.24

غير متأكد= 21.99

القصيم

يرغب= 51.40

لا يرغب= 26.16

غير متأكد= 22.43

المدينة المنورة

يرغب= 50.83

لا يرغب= 27.72

غير متأكد= 21.45

المنطقة الشرقية

يرغب= 50.78

لا يرغب= 27.49

غير متأكد= 21.73

حائل

يرغب= 47.98

لا يرغب= 30.38

غير متأكد= 21.64

إجمالي المملكة=

يرغب= 53.06

لا يرغب= 25.94

غير متأكد= 21.00

خفض إنتاج النفط السعودي يُنعش استثمارات صناديق التحوط

الطاقة

يواصل خفض إنتاج النفط السعودي جني ثماره في الأسواق العالمية، بعد أن أدى إلى إزالة المخاوف بشأن استمرار هبوط أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة.

وقد أعلنت المملكة العربية السعودية تمديد خفض إنتاج النفط الطوعي بمقدار مليون برميل يوميًا إلى شهر أغسطس/آب المقبل، الذي بدأت تنفيذه في شهر يوليو/تموز الجاري.

ونتيجة لذلك، اشترت صناديق التحوط والمديرون الماليون الآخرون ما يعادل 115 مليون برميل في أهم 6 عقود نفطية آجلة وخيارات على مدار الأيام الـ7 المنتهية في 11 يوليو/تموز 2023، وفق مقال نشرته وكالة رويترز، وطالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وكانت هذه الزيادة من بين أكبر زيادات مسجلة خلال السنوات الـ10 الماضية (المرتبة الـ14 من أصل 539 أسبوعًا منذ عام 2013)، وتشير إلى تعديل كبير في تقييمات المتداولين حول ميزان المخاطر.

شراء عقود النفط

عبر جميع العقود النفطية الـ6، اشترت الصناديق ما مجموعه 163 مليون برميل في الأسبوعين الأخيرين، بعد أن مدّدت المملكة العربية السعودية خفضها -البالغ مليون برميل يوميًا- لمدّة شهر إضافي، بحسب ما ذكره كاتب المقال جون كيمب.

وقاد النفط الخام الزيادة في عمليات الشراء بـ134 مليون برميل من إجمالي 163 مليون برميل، وليس المنتجات المكررة التي استحوذت على 29 مليون برميل فقط.

وارتفع إجمالي عمليات الشراء إلى 445 مليون برميل في 11 يوليو/تموز، مقارنةً بـ282 مليون برميل في 27 يونيو/حزيران، بحسب التقرير.

وتتماشى تغطية عمليات إعادة الشراء التي تركز على النفط الخام، مع تمديد خفض إنتاج النفط السعودي، لتقليل مخاطر انخفاض الأسعار الناتجة عن تباطؤ النمو في الصين وأوروبا.

ولم يكن مديرو الصناديق متفائلين بعد بشأن آفاق أسعار النفط، لكن التخفيضات خففت من بعض التشاؤم الشديد الذي أثر في السوق

بحلول نهاية شهر يونيو/حزيران 2023.

ارتفاع عمليات شراء الغاز الأميركي

في سياقٍ متصل، اشترت صناديق التحوط والمديرون الماليون الآخرون ما يعادل 137 مليار قدم مكعّبة من العقود الآجلة والخيارات المرتبطة بأسعار الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة على مدار الأيام الـ7 المنتهية في 11 يوليو/تموز، وفق ما جاء في المقال.

وكانت الصناديق تشتري في كل من الأسابيع الـ5 الأخيرة، إذ اشترت ما مجموعه 822 مليار قدم مكعّبة منذ 6 يونيو/حزيران 2023.

وتراكمت لديها صفقات طويلة الأجل صافية قدرها 743 مليار قدم مكعّبة، ارتفاعًا من صفقات قصيرة الأجل صافية قدرها 79 مليار قدم مكعّبة في 6 يونيو/حزيران 2023، و1.061 مليار في 31 يناير/كانون الثاني 2023.

ويبدو أن مديري الصناديق يتوقعون شح الإمدادات المستقبلية في السوق المحلية الأميركية، الذي لم يحدث بعد.

وكان مخزون الغاز الذي يمكن سحبه ما يزال أكثر من 282 مليار قدم مكعّبة، وهو ما يُعد أعلى من المتوسط الموسمي للسنوات الـ10 السابقة في 7 يوليو/تموز.

وجرى تغيير الفائض قليلًا من أكثر من 279 مليار قدم مكعّبة في 6 يونيو/حزيران 2023، وارتفع من أكثر من 44 مليار قدم مكعّبة في نهاية يناير/كانون الثاني 2023.

ومع انخفاض أسعار الغاز الفعلية إلى أدنى مستوياتها منذ عام 1990، وانخفاض عدد الحفارات النشطة للتنقيب عن النفط والغاز بصورة مطردة، يتوقع معظم التجار الآن أن السوق ستشهد شح الإمدادات خلال شتاء 2023-2024.

ويوضح الرسم البياني التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- مخزونات الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة منذ عام 2019

تمديد خفض إنتاج النفط السعودي

في 3 يوليو/تموز 2023، أعلنت السعودية تمديد خفض الإنتاج الطوعي البالغ مليون برميل يوميًا، الذي بدأت تطبيقه في يوليو/تموز الجاري، شهرًا آخر، ليشمل شهر أغسطس/آب مع إمكان تمديده مجددًا.

وبذلك، من المقرر أن يبلغ إنتاج النفط السعودي في شهر أغسطس/آب 2023، نحو 9 ملايين برميل يوميًا، بموجب خفض إنتاج النفط السعودي، الذي يهدف إلى تعزيز الجهود الاحترازية التي تبذلها دول أوبك+، بهدف دعم استقرار أسواق النفط وتوازنها.

وأوضح مصدر في وزارة الطاقة السعودية، أن خفض المليون برميل يوميًا سيُضاف إلى الخفض الطوعي الذي سبق أن أعلنته السعودية في أبريل/نيسان 2023، والممتد حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2024، وفق ما نقلته وكالة واس الحكومية.

ويوضح الرسم البياني التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- صادرات النفط السعودي منذ عام 2021:

وكان مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، الدكتور أنس الحجي، قد أشار في حلقة سابقة من برنامجه «أنسيّات الطاقة» إلى أن الخفض الطوعي لإنتاج النفط السعودي منع الأسعار من التراجع بما يصل إلى 4 أو 5 دولارات إضافية عمّا هي عليه الآن، وربما أكثر من ذلك.

وأشار الحجي إلى أن تجديد الخفض الطوعي، الذي بدأ في شهر يوليو/تموز، يُعَد محاولة للسيطرة على الذبذبة في السوق، وسحب البساط من تحت المضاربين.

شكراً